الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة

تيبازة في:2022/03/05

مسابقة الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث دكتوراه (ل.م.د) للسنة الجامعية: 2021 /2022

شعبة العلوم الاقتصادية **التخصص:** اقتصاد ومالية محلية

مقياس: المالية العامة **المدة: 2 سا.** **المعامل :03**

* الموضـــــوع الثالث *

أجب عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول:

أذكر مراحل إعداد الميزانية العامة في الجزائر ؟

الجواب:

مرحلة إعداد الموازنة العامة - مرحلة اعتماد الموازنة - مرحلة تنفيذ الموازنة - مرحلة مراجعة تنفيذ الموازنة وإقرار حسابها الختامي.

1- **مرحلة إعداد الموازنة** : تلعب السلطة التنفيذية الدور الأساسي في هذه المرحلة، وذلك لاعتبارات متعددة أهمها :

- تعبر الموازنة عن البرنامج الحكومي في المجالات المختلفة.
- تتولى السلطة التنفيذية إدارة وحدات القطاع العام فهي وحدها التي تعلم ما تتطلبه هذه الإدارة من نفقات.
- تعتبر السلطة التنفيذية أكثر السلطات معرفة بمقدرة الاقتصاد القومي المالية، وذلك بفضل الأجهزة الإحصائية المختلفة التي تشرف عليها وتوفر لها البيانات والتقديرات الضرورية في هذا الخصوص.
- تعتبر السلطة التنفيذية في وضع أفضل من السلطة التشريعية فيما يتعلق بتحديد الحاجات العامة والأولويات الاجتماعية.

2- **مرحلة اعتماد الموازنة** : تلعب السلطة التشريعية الدور الأساسي في هذه المرحلة لأنها تمثل الشعب، وتنوب عليه في تحديد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ...إلخ، ولابد أن تكون البيانات موحدة حتى يتحقق هدف إقرار السلطة التشريعية لها.

فالموازنة تهدف إلى الحصول على أقصى منفعة لها ممكنة من الموارد العامة، ولذلك لابد من عرضها في وثيقة واحدة مبسطة، ولكن نظرا لتعدد النشاط الاقتصادي وتدخل الدولة أصبحت الموازنة وثيقة معقدة، وتقديرها عبر المتخصصين في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك توجد لجان متخصصة في داخل المجالس النيابية لبحث الموازنة ومناقشتها مع السلطة التنفيذية، ثم تقديم صورة مبسطة عنها لسائر الأعضاء.

3- **مرحلة تنفيذ الموازنة** : يقصد بتنفيذ الموازنة وضع بنودها المختلفة موضع التنفيذ، وتختص بذلك السلعة التنفيذية، وتشرف على هذا التنفيذ وزارة المالية أو الخزانة العامة، فتقوم المصالح العامة بتحصيل الإيرادات العامة، كما تتولى الإشراف على تنفيذ النفقات العامة بواسطة الموظفين التابعين لها، ولابد أن تكون نفقات تنفيذ الموازنة في أضيق الحدود، لأن الإنفاق العام يتطلب قدر من الموارد الاقتصادية، وكذلك يتطلب تحصيل الموارد العامة، استخدام عدد كبي من الموظفين وسلع وخدمات أخرى.

4- **مرحلة مراجعة تنفيذ الموازنة وإقرار حسابها الخاص:** تهدف هذه المرحلة إلى التأكد من أن الموازنة العامة قد تم تنفيذها طبقا للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية وأقرتها السلطة التشريعية.

والواقع أن الهدف من الرقابة على الإنفاق العام هو ضمان تحقيق الأقصى قدر من المنافع للمجتمع. ويكفل السلعة التشريعية مراقبة قيام السلطة التنفيذية بما هو موكول إليها من مهام، ولهذا لابد من الضروري مراعاة السرعة في وضع الحساب الختامي للموازنة حتى تستطيع السلطة التشريعية ؟أن تقوم بدراسة جوانب الإنفاق العام في السنة المالية المنتهجة، وأن تتحقق من مطابقتها للخطة الموضوعة، ومن تحقيقها لأقصى قدر من المنافع الاجتماعية.

5- **مرحلة الرقابة التشريعية:** وتعد الرقابة المرحلة الأخيرة التي تمر بها الميزانية العامة للدولة، وتسمى أيضا بمرحة مراجعة تنفيذ الميزانية. وتتولى المجالس النيابية مباشرة الرقابة التشريعية على تنفيذ الميزانية العامة للدولة، فإذا كانت تلك المجالس هي التي تقوم بإعتماد ميزانية الدولة فإنه من الطبيعي أن يمنح لها حق الرقابة على تنفيذها للتأكد من سلامة وصحة تنفيذها على النحو الذي اعتمدتها وإجازتها له. وتتمثل تلك الرقابة التي يطلق عليها بالرقابة السياسية في مطالبة المجالس النيابية (البرلمان) للحكومة بتقديم الإيضاحات والمعلومات التي تساهم في التأكد من سير العمليات الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة. كما قد تتم الرقابة التشريعية عن طريق مناقشة قانون ضبط المالية للسنة المالية السابقة، وهذه الأخيرة أقرها الدستور الجزائري والذي ينص في مواده على: "تختتم السنة المالية فيما يخص البرلمان بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قبل كل غرفة من البرلمان، وأقر الدستور ذاته كذلك على: "تظطلع المجالس المنتجة بوظيفة الرقابة في مدلولها الشعبي

السؤال الثاني:

تحدث عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة ؟

الاجابة:

لا تقتصر النفقات الاجتماعية على النفقات التحويلية ولكنها تشمل أيضا النفقات الفعلية، أي السلع والخدمات التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية.

وتقدر آثار النفقات الاجتماعية على أساس أهدافها المباشرة، أي تحسين مستوى معيشة السكان.

النفقات الاجتماعية تؤدي بصفة عامة إلى زيادة إنتاجية العمل وتساهم بهذا في زيادة الناتج القومي، كنفقات الصحة والتعليم والإسكان والرياضة...إلخ، وهذه النفقات تساهم في تحسين مستوى المعيشة أيضا.

هناك أثر آخر للإنفاق الاجتماعي، حيث أن المستفيدين من الإنفاق الاجتماعي سيزيد استهلاكهم، ولكن ليس مضمون أن يزيد الإنتاج بنفس زيادة الطلب، وهذا يترتب عليه ارتفاع الأسعار والتضخم.

وحيث أن هيكل الاستهلاك تغير فإن هيكل الإنتاج يتغير، وبالتالي يمكن القول أن أكثر النفقات الاجتماعية سوف تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع النمطية ذات السعر المنخفض على حساب السلع الكمالية المرتفعة الثمن.

وتختلف آثار النفقات الاجتماعية (الدعم) تبعا للشكل الذي تتخذه :

- النفقات (الدعم) العينية؛
- النفقات (الدعم) النقدية.

السؤال الثالث:

تسعى الحكومة الجزائرية اعتبارا من سنة 2023 إلى تطبيق القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، والرامي إلى الاصلاح الميزانياتي.

وضح متطلبات وآليات التحول من ميزانية الاعتمادات إلى ميزانية النتائج والأداء.

الاجابة:

آليات و متطلبات التحول إلى ميزانية النتائج و الأداء :

التخطيط الاستراتيجي وهذا الأمر يتطلب أن يتم تحديد اللوائح و القوانين من طرف كل وزارة

أن تقوم كل وحدة حكومية بحصر أنشطتها و تجميع الأنشطة المختلفة في برامج أساسية وفرعية ، إذ يتم وضع الأهداف المنشودة لكل برنامج أساسي و فرعي ، ومن الأهمية بمكان أن تتناسق الأهداف الفرعية للبرنامج مع الأهداف العامة لكل وحدة حكومية

وجود نظام محاسبة تكاليف ، من أجل حصر التكاليف كل برنامج بالتفصيل ، إذا يتم تقسيم الأنشطة إلى مراكز المسؤولية

يتم التحول من التبويب الإداري للنفقات إلى تبويب التكاليف حسب البرامج و الأنشطة .

وجود نظام للمساءلة و المحاسبة حسب المسؤولية ، وهذا انطلاقا من تصميم قبلي للمقاييس الأداء .

تطبيق اللامركزية الإدارة المالية

وجود أنظمة معلومات و برمجيات متخصصة

وجود نظام محاسبي متطور يتضمن خارطة الحسابات و نظام الترميز

جودة هيكلة المؤسسات العامة و الوحدات الاقتصادية ، وكذلك جودة القوانين المنظمة.